

Distr.: Limited
24 July 2000
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٠

نيويورك، ٥ تموز/يوليه - ١ آب/أغسطس ٢٠٠٠

البند ٣ (أ) '٣' من جدول الأعمال

الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة
من أجل التعاون الإنمائي الدولي: متابعة توصيات
الجمعية العامة والمجلس في مجال السياسة العامة:
تقرير مرحلي عن تنفيذ الاستعراض الشامل
الذي يجري كل ثلاث سنوات للسياسة العامة

مشروع قرار مقدم من نائب رئيس المجلس، السيد برند نيهاموس (كوستاريكا)، بناء
على مشاورات غير رسمية

التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٩٢/٥٣ بشأن الاستعراض الذي
يجري كل ثلاث سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي
تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ١٩٢/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر
١٩٩٢ والمتعلق بالاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية من
أجل التنمية، التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة وإلى قراره ٦/١٩٩٩ المؤرخ ٢٣ تموز/
يوليه ١٩٩٩،

١ - يحيط علماً بتقرير الأمين العام عن الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم
المتحدة من أجل التعاون الإنمائي الدولي^(١) وبالقائمة الموحدة المتضمنة القضايا المتصلة بتنسيق
الأنشطة التنفيذية^(٢)؛

(١) E/2000/46 و Add.1 و Add.2/Corr.1.

(٢) E/2000/CRP.1

٢ - يكرر تأكيد أن الخصائص الأساسية للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة ينبغي أن تتمثل، ضمن جملة أمور، في اتسام تلك الأنشطة بطابع عالمي وطوعي قوامه المنح وفي اتصافها بالحياد والتزاهة وتعدد الأطراف والقدرة على الاستجابة بطريقة مرنة للاحتياجات الإنمائية لدى البلدان النامية، كما يجب أن يكون صالح البلدان هو محرك جميع الأنشطة التنفيذية. بما يتجاوب ويتفق مع خطط الحكومات المستفيدة المعنية وسياساتها وأولوياتها الإنمائية الوطنية؛

٣ - يلاحظ التقدم المحرز في تبسيط ومواءمة دورات وإجراءات البرمجة ويطلب إلى الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة المعنية بتنسيق الجهود في الميدان أن تتخذ مزيداً من الخطوات لتعزيز وكفاءة إمكانية استدامة هذه العملية، وبخاصة في مجال اللامركزية والإدارة المالية؛

٤ - يطلب إلى الأمين العام أن يقوم في إطار الإعداد لاستعراض السياسات العامة القادم الذي يحين موعده في عام ٢٠٠١، وفي ظل التعاون الكامل والوثيق مع البلدان القائمة بالبرمجة، بتقييم مدى ما عادت به عملية المواءمة والتبسيط على البلدان المشمولة بالبرامج من نفع من خلال عدة طرق من ضمنها زيادة التنسيق والتفاعل في تصميم البرامج وتنفيذها، فضلاً عن تقييم العقبات التي صودفت وتقديم توصيات مناسبة للنظر فيها خلال الاستعراض الشامل القادم لسياسات الأنشطة التنفيذية المضطلع بها من أجل التنمية وهو الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات، وذلك بالاستعانة، ضمن جملة أمور، بالعملية التنظيمية الجارية وتقييم يتناول، ضمن جملة أمور، تجارب الاستعراضات المشتركة التي تجرى في منتصف المدة والتقييمات المشتركة والبرامج المشتركة، حسب الاقتضاء؛

٥ - يؤكد أن إجراءات التبسيط والمواءمة، بصيغتها التي اعتمدها المجالس التنفيذية لصناديق وبرامج الأمم المتحدة، في سياق إلغاء مركزية العمليات، ينبغي أن تلي الاحتياجات البلدان النامية، على ألا يغرب عن بال أثر تلك الإجراءات على قدرة البلدان المستفيدة على إدماج برامج منظومة الأمم المتحدة في العملية الإنمائية الوطنية؛

٦ - يشدد على أهمية كفاءة مشاركة الحكومات بصورة كاملة في صوغ وتنفيذ التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ويحث الصناديق والبرامج على أن تواصل، في ظل التشاور والتعاون بصورة كاملة ووثيقة، استعراض هاتين العمليتين على الصعيد القطري مستهدفة الترشيد والتبسيط. بما يخفف عن الحكومات المستفيدة وأيضاً عن منظومة الأمم المتحدة التكاليف الإدارية والمالية؛

٧ - **يلاحظ** التقدم المحرز والتحديات الماثلة فيما يتصل بالتقييم المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، على نحو ما أبرزه تقرير الأمين العام، ويحث الصناديق والبرامج على كفالة أن يحقق إطار المساعدة الإنمائية استجابة تعاونية ومتسقة من جانب منظومة الأمم المتحدة يحررها صالح البلدان وتهدف إلى إحداث أثر ذي شأن على الصعيد القطري يتمشى تماما والأولويات الوطنية ويدعمها؛

٨ - **يلاحظ أيضا** أن أنشطة التنسيق تنطوي، رغم فائدتها، على تكاليف تتكبدها البلدان المستفيدة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة على حد سواء في سبيل إنجاز العملية ويؤكد ضرورة تقييم تلك الأنشطة بشكل متواصل وإجراء تحليل وتقييم للتكاليف مقارنة بمجموع النفقات البرنامجية للأنشطة التنفيذية المضطلع بها من أجل التنمية بغية كفالة أقصى قدر من الفعالية والجدوى؛

٩ - **يعيد تأكيد** أهمية إجراء تقييمات مشتركة للأنشطة التنفيذية المضطلع بها على الصعيد القطري تتسم بالاستقلال والشفافية والحيدة وتتولى زمامها الحكومات المستفيدة ويدعمها نظام المنسقين المقيمين، وذلك تعزيزا لكفاءة تلك الأنشطة وفعاليتها وأثرها؛

١٠ - **يلاحظ** الأعمال التحضيرية لتقييم أثر الأنشطة التنفيذية، وبخاصة إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، على نحو ما ينص عليه قرار الجمعية العامة ١٩٢/٥٣، وذلك كجزء من الأعمال التحضيرية للاستعراض القادم للسياسات العامة وهو الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات؛

١١ - **يدعو** صناديق وبرامج ووكالات منظومة الأمم المتحدة إلى المشاركة على نحو نشط في الدراسة التي تضطلع بها الأمانة العامة حاليا ودعمها وذلك مع إشراك الحكومة المستفيدة المعنية في ذلك التقييم؛

١٢ - **يحث** على زيادة التعاون بين البنك الدولي والمصارف الإقليمية وجميع الصناديق والبرامج بغية زيادة التكامل وتقسيم العمل بشكل أفضل وزيادة تماسك أنشطتها القطاعية وذلك بالاستناد إلى الترتيبات القائمة وبما يتفق تماما وأولويات الحكومة المستفيدة، ويؤكد، في هذا الصدد، أهمية العمل، على كفالة مزيد من الاتساق بين الأطر الاستراتيجية التي تنشئها صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها ومؤسسات بريتون وودز على أن تتولى الحكومات الوطنية زمام ذلك العمل؛

١٣ - **يلاحظ** الحوار الجاري بين أعضاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ومؤسسات بريتون وودز، ويشجع على إجراء مشاورات مماثلة مع منظمة التجارة العالمية، مع الإقرار

التم بالدور التنسيقي الرئيسي لحكومات البلدان المشمولة بالبرامج فضلا عن الولايات المسندة إلى تلك المؤسسات، ويطلب إليها أن توافي المجلس بتقرير عن هذا الحوار في دورته الموضوعية، وبخاصة في سياق الأعمال التحضيرية لاستعراض السياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات؛

١٤ - **يطلب** إلى منظومة الأمم المتحدة اتخاذ تدابير إضافية لتحسين الإدماج الفعلي للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في برامجها ومشاريعها، وأن تكثف الجهود سعيا إلى تعميم أسلوب التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بما في ذلك عن طريق دعم أنشطة الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، ويشجع المؤسسات الدولية الأخرى ذات الصلة على اتخاذ تدابير مماثلة؛

١٥ - **يلاحظ** أن البرمجة التي يحررها صالح البلدان تتيح فرصا إضافية لزيادة استخدام البلدان المشمولة بالبرامج لطرائق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛

١٦ - **يطلب** إلى البرامج والصناديق أن تقدم إلى المجلس عن طريق مجالسها التنفيذية معلومات وتحليلات تتعلق بمدى الاتساق في إدماج المواضيع والأهداف المشتركة بين القطاعات والمنبثقة عن المؤتمرات العالمية في أولويات برامجها، فضلا عن معلومات وتحليلات متعلقة بالخطوات المحددة التي اتخذت لوضع نهج تكاملية وتعاونية مع منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة في مجال تعزيز تنفيذ الأهداف العالمية لمساعدة الأمين العام عن إعداد تقريره الذي سيقدمه إلى الجمعية العامة من خلال المجلس بشأن هذه المسألة؛

١٧ - **يلاحظ** التقدم الذي أحرزه نظام المنسقين المقيمين في مساعدة الحكومات في جهودها من أجل تحقيق متابعة متكاملة ومنسقة للمؤتمرات العالمية ويشجع الأفرقة المواضيعية القطرية على القيام بعمل إضافي لتناول المجالات التي يركز عليها المجلس؛

١٨ - **يشجع كذلك** نظام الأمم المتحدة الإنمائي على تعزيز الجهود الرامية إلى تعميم مراعاة قضايا المرأة، وتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، خاصة مع مراعاة نتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة: "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين"، والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة بعنوان "مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وما بعده: تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع في عالم آخذ في العولمة"؛

١٩ - **يرحب** في هذا السياق "بمبادرة السنوات العشر لتعليم الفتيات" التي استهلها الأمين العام في المنتدى العالمي للتعليم المعقود في داكار في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٠؛

٢٠ - يلاحظ الدروس التي استفادتها البرامج والصناديق في تنفيذ سياستها لتحقيق التوازن بين الجنسين ويدعو إلى بذل المزيد من الجهود للإبقاء على النساء اللاتي يبلغن منتصف الحياة المهنية والعمل بنشاط على تحقيق تطورهن المهني؛

٢١ - يقدر التقدم المحرز حتى الآن في توسيع نطاق مجموعة المنسقين المقيمين وفي زيادة التوازن بين الجنسين وسط المنسقين المقيمين، ويدعو صناديق منظومة الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها إلى بذل جهود إضافية لزيادة ورصد ترشيحاتها للمؤهلات من النساء لشغل الشواغر في وظيفة المنسق المقيم؛

٢٢ - يوصي بالاستمرار في ممارسة عقد اجتماعات مشتركة للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأغذية العالمي، بغية تحسين أثر تلك الاجتماعات. ويطلب، في هذا الصدد، إلى الصناديق والبرامج أن تبحث إمكانية قيام أماناتها بإعداد تقارير مشتركة لتلك الاجتماعات، تركز على مسائل ذات اهتمام مشترك محدد، لكفالة متابعة فعالة لقرارات المجلس والجمعية العامة المتعلقة بتنسيق الأنشطة التنفيذية المضطلع بها من أجل التنمية وأن تقدم تقريراً عن ذلك إلى المجلس في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠١؛

٢٣ - يؤكد التقدم المحرز في تنسيق الأنشطة التنفيذية المضطلع بها من أجل التنمية، ويؤكد أهمية مواصلة الجهود من أجل تحسين التنسيق استناداً إلى نهج يتبع على نطاق المنظومة ويرحب؛ في هذا الصدد، بالمبادرات التي اتخذتها مؤخراً بعض الوكالات المتخصصة لتعزيز مشاركتها في آليات التنسيق الداخلي، مثل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية؛

٢٤ - يطلب إلى الأمين العام، في سياق استعراض السياسات العامة المقبل وهو الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات، أن يقدم تقريراً للجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين عن أثر إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والتقدم المحرز في تنفيذ الإطار التمويلي المتعدد السنوات بوصف ذلك جزءاً من الجهود الجارية الهادفة إلى عكس اتجاه الموارد الأساسية الذي ينحو إلى الانخفاض، وأيضاً عن تحسين كفاءة وفعالية الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، مما يشمل ضمن جملة أمور، تقديم توصيات تهدف إلى تعزيز أثر تلك العمليات، وكفالة المتابعة المناسبة لها.